الفصل الرابع

الإرهاب والأمن الوطني السعودي

يعتبر مصطلح الأمن مفهوم نسبي يرتبط بقدرات الدولة ومدى توافر هذه القدرات لتأمين كيانها والحفاظ على مصالحها، كما أن الأمن يرتبط بسياسات وإجراءات لابد من توافرها، وهناك من يرى شيوع تفسير ضيق للأمن يتعلق أولاً وأخيراً بالقوة العسكرية التي تعني أن توافرها يؤمن القدرة على صد العدوان أو القدرة على مدّ النفوذ، ويزيد بالتالي من مساحة الشعور بالأمن، حيث يغفل هذا التفسير أموراً أخرى تدخل في صلب مفهوم الأمن الذي يتسع ليشمل الأمن الاقتصادي، والأمن الغذائي، والأمن الاجتماعي، والأمن الثقافي، فكلها أطر مهمة للاستقرار والشعور بانعدام الخوف، ومن ثم فإن القدرة العسكرية هي واحدة من آليات تحقيق الأمن.

و يؤكد روبرت مكنمارا (Robert Menamara) أن الدول لا يمكن أن تحقق أمنها إلا إذا ضمنت حداً أدنى من الاستقرار الداخلي، الأمر الذي لا يمكن تحقيقه إلا بتوافر حد أدنى للتنمية، فعند وضع الموازنة لا ينبغي التركيز على شؤون الدفاع فحسب، بل على كافة الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتي تدفع لتحقيق الأمن داخل الدولة.

و نظرا لاتساع مفهوم الأمن ووجود ارتباطات بينه وبين بعض الجوانب الأخرى كالأمن الوطني والأمن القومي، يمكن تناول الجوانب الخاصة بالأمن الوطني السعودي من خلال المحاور التالية:

أولاً: مفهوم الأمن:

على الرغم من الأهمية القصوى لمفهوم "الأمن" وشيوع استخدامه، فإنه مفهوم حديث في العلوم السياسية، وقد أدى ذلك إلى اتسامه بالغموض مما أثار عدة مشاكل، فلا يُعَدُّ اصطلاح "الأمن" هو أفضل المصطلحات للتعبير عن الأمن الوطني للدولة المعاصرة من ناحية، كما لم يتبلور المفهوم لكي يصبح حقلاً علمياً داخل علم السياسة – منفصلاً عن علوم الإستراتيجية- تطبق عليه قواعد تأسيس النظرية، بدءاً من وضع الفروض وتحديد مناهج البحث الملائمة، واختيار أدوات التحقق العلمي، وقواعد الإثبات والنفي وإمكانية الوصول إلى نظرية عامة، وبالتالي الوصول إلى قانون يحكم ظاهرة "الأمن الوطني".

ويعود استخدام مصطلح "الأمن" إلى نهاية الحرب العالمية الثانية؛ حيث ظهر تيار من الأدبيات يبحث في كيفية تحقيق الأمن وتلافي الحرب، وكان من نتائجه بروز نظريات الردع والتوازن، ثم أنشئ مجلس الأمن القومي الأمريكي عام 1974م، ومنذ ذلك التاريخ انتشر استخدام مفهوم "الأمن" بمستوياته المختلفة طبقًا لطبيعة الظروف المحلية والإقليمية والدولية. وبصفة عامة يمكن للباحث تحديد بعض الأبعاد الأساسية الخاصة بالأمن وذلك كما يلي:

1. المفهوم الخاص بالأمن:

على الرغم من حداثة الدراسات في موضوع "الأمن" فإن مفاهيم "الأمن" قد أصبحت محددة وواضحة في فكر وعقل القيادات السياسية والفكرية في الكثير من الدول. وقد برزت كتابات متعددة في هذا المجال، وشاعت مفاهيم بعينها في إطاره لعل أبرزها "الأمن القومي العربي" و"الأمن الأوروبي" وغيره.

وفي مجال التوصل إلى مفهوم متفق عليه "للأمن"، فإنه يجدر التعرف على ذلك المدلول في إطار المدارس الفكرية المعاصرة وذلك كما يلي:

أ ـ الأمن" من وجهة نظر دائرة المعارف البريطانية يعني "حماية الأمة من خطر القهر على يد قوة أجنبية".

ب ـ الأمن من وجهة نظر هنري كسينجر وزير الخارجية الأمريكي الأسبق يعني أي تصرفات يسعى المجتمع عن طريقها إلى حفظ حقه في البقاء.

ولعل أدق مفهوم "للأمن" هو ما ورد في القرآن الكريم في قوله ـ سبحانه وتعالى:

3 2 1 0 / . * , + *) M

4 L (قريش: 3، 4). ومن هنا نؤكد أن الأمن هو ضد الخوف، والخوف بالمفهوم الحديث يعني التهديد الشامل، سواء منه الاقتصادي أو الاجتماعي أو السياسي، الداخلي منه والخارجي.

وفي إطار هذه الحقيقة يكون المفهوم الشامل "للأمن" هو:

"القدرة التي تتمكن بها الدولة من تأمين انطلاق مصادر قوتها الداخلية والخارجية، الاقتصادية والعسكرية، في شتَّى المجالات في مواجهة المصادر التي تتهدَّدُها في الداخل والخارج، في السلم وفي الحرب، مع استمرار الانطلاق المؤمَّن لتلك القوى في الحاضر والمستقبل تخطيطًا للأهداف المخططة".

2. ركائز وأبعاد ومستويات الأمن:

على ضوء المفهوم الشامل للأمن، فإنه يعني تهيئة الظروف المناسبة والمناخ المناسب للانطلاق بالإستراتيجية المخططة للتنمية الشاملة، بهدف تأمين الدولة من الداخل

والخارج، بما يدفع التهديدات باختلاف أبعادها، بالقدر الذي يكفل لشعبها حياة مستقرة توفر له أقصى طاقة للنهوض والتقدم.

من هنا فإن شمولية الأمن تعني أن له أبعادًا متعددة . .

أ ـ البُعْد السياسي: ويتمثل في الحفاظ على الكيان السياسي للدولة.

ب ـ البُعْد الاقتصادي: الذي يرمي إلى توفير المناخ المناسب للوفاء باحتياجات الشعب وتوفير سبل التقدم والرفاهية له.

ج ـ البُعد الاجتماعي: الذي يرمي إلى توفير الأمن للمواطنين بالقدر الذي يزيد من تنمية الشعور بالانتماء والولاء.

د ـ البُعْد المعنوي أو الأيديولوجي: الذي يؤمِّن الفكر والمعتقدات ويحافظ على العادات والتقاليد والقيم.

هـ ـ البُعْد البيئي: الذي يوفِّر التأمين ضد أخطار البيئة خاصة التخلص من النفايات ومسببات التلوث حفاظًا على الأمن.

هذا ويتم صياغة الأمن على ضوء أربع ركائز أساسية:

أ ـ إدراك التهديدات سواء الخارجية منها أو الداخلية.

ب ـ رسم إستراتيجية لتنمية قوى الدولة والحاجة إلى الانطلاق المؤمَّن لها.

ج ـ توفير القدرة على مواجهة التهديدات الخارجية والداخلية ببناء القوة المسلحة وقوة الشرطة القادرة على التصدي والمواجهة لهذه التهديدات.

د ـ إعداد سيناريوهات واتخاذ إجراءات لمواجهة التهديدات التي تتناسب معها . . وتتصاعد تدريجيًّا مع تصاعد التهديد سواء خارجيًّا أو داخليًّا.

وللأمن أربعة مستويات:

أ ـ أمن الفرد ضد أية أخطار تهدد حياته أو ممتلكاته أو أسرته.

ب- أمن الوطن ضد أية أخطار خارجية أو داخلية للدولة وهو ما يُعبَّر عنه "بالأمن الوطني".

ج- الأمن القُطري أو الجماعي، ويعني اتفاق عدة دول في إطار إقليم واحد على التخطيط لمواجهة التهديدات التي تواجهها داخليًّا وخارجيًّا، وهو ما يعبر عنه "بالأمن القومي".

د - الأمن الدولي. . وهو الذي تتولاه المنظمات الدولية سواء منها الجمعية العامة للأمم المتحدة أو مجلس الأمن الدولي ودورهما في الحفاظ على الأمن والسلم الدوليين.

ثانيًا: مفهوم الأمن الوطني:

هناك تعريفات كثيرة لمفهوم الأمن الوطني ولكن ليس هناك تعريفًا شاملاً متفق عليه حول الأمن الوطني أو القومي بشكل عام، فالبعض يفرق بين مفهوم الأمن الوطني وبين الأمن القومي وإن كانا يحملان نفس المعنى والمضمون.

وفيما يتعلق بالتعريف فيلاحظ أن أبسط تعريف للأمن الوطني أو القومي هو ما تقوم به الدول للحفاظ علي سلامتها ضد الأخطار الخارجية والداخلية التي قد تؤدي بها إلى الوقوع تحت سيطرة أجنبية نتيجة ضغوط خارجية أو أنهيار داخلي.

ويؤدي حفظ الأمن إلى تحقيق الدولة لأهدافها الإستراتيجية القومية مع الأخذ بعين الاعتبار المتغيرات الدولية المحيطة بها، وللأمن عنصرين أساسيين هما:

1- **العنصر المادي**: والمتمثل في سكان الدولة ومواردها الاقتصادية، وهو أكثر العناصر قابلية للتهديد.

2- **العنصر المعنوي**: والمتمثل في كيان الدولة ومؤسساتها.

وبناء على ما سبق فإن كلمة أمن وطني أو أمن قطري تعني أمن الدولة التي لها حدود سياسية ويوجد بها حكومة وشعب وأرض كما أن مفهوم الأمن القومي أشمل من كلمة وطني ولو طبق ذلك فإن الأمن الوطني السعودي يخص الأمن في المملكة العربية السعودية وأن الأمن القومي العربي يشمل الأمن في جميع الدول العربية والمنتسبة إلى القومية العربية كعنصر وثقافة والأمن الوطني السعودي بهذا المعنى يعتبر لا يتجزأ من الأمن القومي العربي .

واستنادا إلى ما سبق يمكن تعريف الأمن الوطني بأنه مجموعة من السياسات والإجراءات التي تتخذها الدولة والتي تمكنها من حماية كيانها ومقوماتها الوطنية وصيانة سيادتها وبقاءها ومصالحها وأكون تلك السياسات على كافة المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والأمنية .

ثالثا: مفهوم الأمن الوطني السعودي:

هناك العديد من الكتابات التي تناولت مفهوم الأمن الوطني داخل المملكة العربية السعودية ، إلا انه يمكن تحديد بعض تلك التعريفات على النحو التالي :

1ـ يرى احد الباحثين أن الأمن الوطني السعودي هو "مجموعة الإجراءات والوسائل التي تتخذها المملكة في حدود طاقاتها وإمكانياتها للحفاظ على كيانها ومصالحها الوطنية في الحاضر والمستقبل في ظل المتغيرات الدولية المختلفة" . وهذا التعريف يمكن أن ينطبق على كل دولة لكن ما يميز ويحدد الأمن الوطني للمكلة عن غيره هو معرفة الإجراءات والإمكانيات التي تقدمها المملكة للحفاظ على أمنها الوطني .

2ـ هناك اتجاه آخر ينظر إلى مفهوم الأمن الوطني السعودي على انه "فلسفة يتبعها النظام السياسي والاجتماعي ا لسعودي وصولاً إلى تطبيق أنماط اقتصادية

واجتماعية وثقافية وعسكرية وسياسية مختلفة بهدف تحقيق أعلى معدلات التنمية والحماية والأمن للمجتمع أو للجسد الاجتماعي السعودي" ويشمل هذا التعريف على السعي نحو تحقيق الأمن للدولة بتنفيذ خطة استغلال إمكانياتها الاقتصادية والبشرية على الاقتصاد القومي للدولة وحالة النماء هذه هي عملية مستمرة لا تتوقف ولا يجب أن تعطل بسبب التهديدات أو المنافسة غير الشريفة أو غير العادلة. ثم يأتي عنصر الرخاء وهو الهدف الثالث في سلم أولويات الأمن الوطني حيث يقوم على أساس قدرة الدولة على تطوير اقتصادياتها، وتعظيم إمكانياتها الذاتية، وتنمية قدراتها التنافسية للسلع والمنتجات الوطنية مما يمكنها من فتح الأسواق الجديدة لمنتجاتها وينعكس ذلك على تنمية المجتمع وتوسيع طاقاته الوطنية لاستيعاب العمالة والطاقات في الدولة.

ومن ثم يتضح أن هناك ثوابت مشتركة بين كل الدول فيما يتعلق بالأمن الوطني لكن يجب أن نشير أيضًا على أن كل دولة لها خصوصياتها وأولوياتها في إضافة بعض العناصر الأخرى لتحقيق الأمن الوطني فعلى سبيل المثال الولايات المتحدة الأمريكية ترى أن الأمن الوطني الأمريكي يرتبط ارتباطًا مباشراً بضمان تدفق النفط وهو هدف وطني يهدد الأمن الوطني الأمريكي خاصة، بينما مثلاً حماية ورعاية الحرمين الشريفين وضيوف الرحمن يمثل خصوصية للأمن الوطني السعودي تنفرد بها المملكة عن سائر دول العالم.

رابعًا: ركائز الأمن الوطني السعودي:

من خلال العرض السابق لمفهوم الأمن الوطني السعودي يمكن التعرض لأهم ركائزه والتي تتخذ عددا من الأبعاد وذلك على النحو التالي:

1. على المستوى السياسي:

تتشابه المملكة مع دول الخليج العربي إلى حد كبير في نظامها السياسية، وهو النظام الملكي والذي يعنى تركز الحكم في عائلة واحدة ويكون الحكم وراثيا من الأب إلى الابن أو الأخ الأكبر، وقد أخذت معظم تلك الدول في الفترة الأخيرة – ونتيجة الترويج لحملات الديمقراطية – بنظام تعدد المؤسسات داهل السلطة التنفيذية ووجود مجلس للوزراء إضافة إلى جهاز تشريعي وسيادة استقلال القضاء.

و لقد ظلت السعودية لا تحوي علي دستور مكتوب ولكنها كانت تحكم بالشريعة الإسلامية إلا أن خادم الحرمين الملك فهد رحمه الله اصدر النظام الحكم الأساسي في المملكة عام 1992م الذي يوضح المبادئ الأساسية للسلطات الدولة الثلاث ودور المواطن السعودي والأسرة السعودية وحقوقها وواجباتها وكذلك إلية عمل الملك وولي العهد وبعض الأمور الأخرى الضرورية والتي حددت من خلالها الإطار العام للنظام في المملكة وقد تضمن النظام عدة مواد تحدثت عن أن الشريعة الإسلامية عقيدة وشرعا هي ديانة الدولة ويجب أن لا تخالف الأنظمة الصادرة مبادئ الشريعة الإسلامية. كما تضمنت صلاحيات للملك كتعين وترقية الضباط والقضاء والوزراء وغير ذلك ويعادل النظام الأساسي للحكم يعادل الدستور في الدول الأخرى.

وفي عام 1412هـ أطلق الملك فهد نظام مجلس الشورى الذي من خلاله طور إلية عمل مجلس الشورى والذي يبلغ عدد أعضاءه حاليا 150 عضوا معينين وتتوزع السلطة التشريعية السعودية موزعة بين الملك ومجلس الوزراء ومجلس الشورى. و في عام 2006 اصدر الملك عبد الله أمره الملكي القاضي بإضافة نظام البيعة من ضمن النظام الحكم الأساسي وهي إضافة أوضحت أكثر آلية تداول السلطة بالمملكة.

وبصفة عامة بمكن القول بأن الدعوة الإصلاحية التي قامت على أساسها الدولة السعودية تعد هي الركيزة التي اعتمد عليها الحكم فيها، وتقوم تلك الدعوة على

أساس إقامة شرائع الإسلام والأمر بالمعروف والنهى عن المنكر وتطبيق مبادئ الشريعة الإسلامية، وإصلاح العقيدة وتنقيتها من البدع وهي بذلك تستمد مبادئها من المبادئ الإسلامية الصحيحة التي كانت سائدة في صدر الإسلام

و لقد حدد الدستور السعودي مبادئ الحكم وفقا لما يلي :

المادة الأولى : المملكة العربية السعودية دولة عربية إسلامية ذات سيادة تامة دينها الإسلام ودستورها كتاب الله تعالى وسنة رسوله ﷺ. ولغتها هي اللغة العربية. وعاصمتها مدينة الرياض.

المادة الخامسة : وتنص على ما يلي :

أ. نظام الحكم في المملكة العربية السعودية ... ملكي.

ب. يكون الحكم في أبناء الملك المؤسس عبد العزيز بن عبد الرحمن الفيصل آل سعود وأبناء الأبناء. . ويبايع الأصلح منهم للحكم على كتاب الله تعالى وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم.

ج. يختار الملك ولي العهد. . ويعفيه بأمر ملكي.

د. يكون ولي العهد متفرغًا لولاية العهد. . وما يكلفه الملك من أعمال.

هـ. يتولى ولي العهد سلطات الملك عند وفاته حتى تتم البيعة.

أما على المساوي الخارجي فتقوم السياسة الخارجية للمملكة العربية السعودية على مبادئ وثوابت ومعطيات جغرافية ـ تاريخية ـ دينية ـ اقتصادية ـ أمنية ـ وسياسية، وضمن أطر رئيسية أهمها :

ـ حسن الجوار مع كافة الدول خليجية والعربية.

ـ عدم التدخل في الشئون الداخلية للدول الأخرى.

ـ تعزيز العلاقات مع دول الخليج والجزيرة العربية.

ـ دعم العلاقات مع الدول العربية والإسلامية بما يخدم المصالح المشتركة لهذه الدول ويدافع عن قضاياها .

ـ انتهاج سياسة عدم الانحياز وإقامة علاقات تعاون مع الدول الصديقة .

ـ القيام بدور فاعل في إطار المنظمات الإقليمية والدولية .

وتنشط هذه السياسة من خلال عدد من الدوائر الخليجية ، العربية ، الإسلامية ، الدولية ، كما أن المملكة العربية السعودية حريصة علي الوفاء بالتزاماتها الدولية مهما كانت مواقف الآخرين لأن ذلك نابع من موقفها الثابت والملتزم بما ارتضته من خلال أطر جماعية عربية أو خليجية أو إسلامية أو دولية .

2. على المستوى الاجتماعي :

تؤمن المملكة بأن الأسرة هي الأساس والنواة للمجتمع وأن التفكك الأسري يعتبر من الأسباب المساعدة في الإرهاب وقد جاء في المادة التاسعة من النظام الأساسي للحكم ما تصفه الأسرة هي نواة المجتمع السعودي ، ويربي أفرادها على أساس العقيدة الإسلامية وما تقتضيه من الولاء والطاعة لله ولرسوله ولأولي الأمر ، واحترام النظام وتنفيذه وحب الوطن والاعتزاز به وبتاريخه المجيد .

وقد جاء في النظام الأساسي للحكم في المادة السابعة والعشرين ما نصه " تكفل الدولة حق المواطن وأسرته في حالة الطوارئ والمرض والعجز ، والشيخوخة وتدعم نظام الضمان الاجتماعي وتشجع المؤسسات والأفراد على الإسهام في الأعمال الخيرية " .

ويرتبط بالأمن الاجتماعي أيضًا تحقيق الوحدة الوطنية والتماسك الاجتماعي وقد تحقق ذلك في المملكة بقيادة المؤسس الملك عبد العزيز آل سعود عندما قام بتوحيد أجزاء المملكة وقضي على أسباب الفرقة والتشرذم والنزاعات ودعا إلى التوحيد على

أسس من الشريعة الإسلامية وتحقيق مبادئ العدل والمساواة فأقام الأمن وأتاح تكافؤ الفرص وجعل الدعوة للدين والأمة الواحدة بدل النعرات القبلية وقد أثبتت الأحداث التي مرت بها المملكة صلابة الوحدة وقوة النسيج الاجتماعي في المملكة العربية السعودية، الأمر الذي يحقق تعاون المواطنين مع الأجهزة الأمنية لمواجهة الإرهاب ومنع الجرائم قبل وقعها وهكذا فإن التلاحم أحد أهم ركائز الأمن الوطن السعودي.

3. على المستوى الاقتصادي:

تمثل الموارد الاقتصادية للمملكة عنصر من عناصر الوضع الجيواستراتيجي تتمثل في النفط ومشتقاته إضافة إلى القطاعات الرئيسة وهى الزراعة والصناعة والتجارة، ويتضح ذلك جليًا إذا ما تم تناول المقومات الرئيسة للاقتصاد السعودي حيث بلغ إجمالي إنتاج النفط الخام خلال عام 2007 نحو 9.47مليون برميل يوميًا، كما أن إجمالي إنتاج الغاز الطبيعي لعام 2007 قدر بنحو 66 مليون متر مكعب.

كما شهدت المملكة قيام العديد من الصناعات التي تعتمد علي النفط مثل الصناعات البترو كيماوية والكيماويات وغيرها، إضافة إلى أن معظم دخل المملكة علي الإيرادات القادمة من الصادرات النفطية.

وبصفة عامة يلعب النفط دوراً كبيراً في دخل المملكة حيث يعتمد الاقتصاد على النفط بنسبة 60٪ وهي إحدى الصادرات الرئيسية بالإضافة إلى الغاز والحبوب. و هذا الوضع الاقتصادي قد دفع إلى تحقيق استقرار مبير لدى المواطن السعودي والدولة السعودية مما اعتبر أحد الركائز الأساسية لتحقيق الأمن الوطني داخل المملكة.

4. على المستوى الأمني:

تهتم المملكة العربية السعودية بالنواحي الأمنية من خلال تطوير المؤسسات الأمنية المعنية بحفظ الأمن وإقرار السكينة العامة وصيانة العدل والحق معتمدة في ذلك بعد الله ـ على قدرات أبناءها وساعد قواتها .

وتقوم سياسة المملكة في هذا المجال على محورين وذلك كما يلي :

أـ المحور الأول: وهو خاص بالأجهزة الأمنية وفيه تقوم المملكة بالإجراءات الآتية :

1ـ رفع مستوى الخدمات التي تقدمها المؤسسات الأمنية لمواطنين وذلك لتحقيق الارتباط بين المواطن وأجهزته الأمنية وشعور المواطن أن هذا الأجهزة قائمة لحمايته وخدمته ومن ثم يتحقق التعاون المتبادل بين المواطنين وأجهزة الأمن .

2ـ تأهيل رجال الأمن وإعدادهم علميًا وخلفيًا ومهنيًا ووضع البرامج التدريب اللازمة لرفع مستوى مهاراتهم وقدارتهم لمواجهة المواقف المختلفة .

3ـ إعداد العاملين في الأجهزة الأمنية المختلفة على استخدام التقنيات والمعدات الحديثة والتي تساعدهم على أداء مهام بدقة ومهارة .

4ـ إخضاع القوات الأمنية للتدريب المستمر من خلال برامج تدريبية علمية ومتقدمة .

ب ـ المحور الثاني: ويتعلق بتعظيم القدرات العسكرية الدفاعية وهي القوة التي تحمي أمن البلاد وحدودها وسيادتها بالإعداد والاستعداد والأخذ بالأساليب المتطورة التي تحقق حماية البلاد والعباد، فتحقيق السلام والاستقرار يستلزم توافر قوة الردع التي تصون هذا السلام وتحفظ الاستقرار، وتنشئ الدولة القوات المسلحة وتجهزها للدفاع عن العقيدة الإسلامية والحرمين الشريفين والمجتمع الوطني، كما أن هناك تعاون وتنسيق بين الأجهزة الأمنية التابعة

لوزارة الداخلية والقوات المسلحة التابعة لوزارة الدفاع فهناك خطط مشتركة وتبادل للمعلومات وتوزيع للمهام الأمنية بينهما .

ومن هنا يمكن القول بأن الجانب الأمني يعد أحد الركائز الأساسية للأمن الوطني السعودي ، لذا حدث اهتمام غير مسبوق بهذا الجانب حيث بلغ عدد القوات المسلحة حوالي 247 ألف رجل ليذودوا عن المساحة الكبيرة للمملكة . وقد وصل حجم اتفاقات الأسلحة وشحنات الأسلحة للمملكة منذ عام 1990 وحتى عام 1998 إلى نحو 60 مليار دولار حيث تحتل السعودية المركز التاسع في العالم من حيث إنفاق الدولة على التسلح . ووصل حجم الشحنات التي تسلمتها عن نفس المدة 55.5 مليار دولار وطبقا لتقديرات عام 2005 فقد بلغ إجمالي الإنفاق العسكري السعودي 18 بليون دولار مما يعنى نسبة 10٪ من أجمالي الناتج المحلى البالغ 338 بليون دولار أمريكي .

وفي بداية العام 2007 أعلنت السعودية ودول الخليج نيتها اقتناء الطاقة النووية للاستخدام السلمي . كما أن المملكة العربية السعودية لديها قوات مسلحة حديثة يتم تدريبها داخل وخارج المملكة في بعثات تدريبية اغلبها في الولايات المتحدة الأمريكية ولدى السعودية خبرة عسكرية ميدانية اكتسبتها من حرب تحرير الكويت . وتعتمد السعودية على أسلحة من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا وروسيا والصين وباكستان وغيرها من الدول وتجري مناورات بصورة دورية مع دول إسلامية كمصر وأجنبية . وقد تعاقدت السعودية أخيرا مع بريطانيا لابتياع مقاتلات يوروفايتر تايفون في حدود 72 مقاتلة . ويرتفع العدد الى254 مقاتلة بنهاية عام 2010 .

خامسًا: آثر الإرهاب على الأمن الوطني السعودي:

لا ريب أن للإرهاب آثارا شديدة الخطورة على المصالح الوطنية للدولة إذ عادة ما تقوم العناصر الإرهابية بتوجيه ضرباتها لتحقيق أهدافها الذاتية بغض النظر عما قد يصيب مصالح الدولة الوطنية من خسائر ودمار يعاني منها الشعب بل أن الإرهابيين يعتقدون أنه كلما اشتد التأثير على المصالح الوطنية وكلما زادت الخسائر أدى ذلك إلى تحقيق أهدافهم و رضوخ الدولة لمطالبهم، ولصفة عامة يمكن التعرض للآثار التي يحدثها الإرهاب على الأمن الوطني للملكة وذلك وفقا للأبعاد التالية:

1. الآثار السياسية:

أـ تسعى الجماعات الإرهابية إلى تهديد الاستقرار في الحكم وجعل الحكومة تعمل تحت ضغوط التأثير السياسي للعمليات الإرهابية التي تقوم بها. هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فإن الجماعات الإرهابية ترغب في إقناع المواطن السعودي أن هذه الجماعات الإرهابية تقوم بالنيابة عنه للضغط على الحكومة والسلطة الحاكمة من أجل تحقيق مطالب وطموحات المواطن السعودي كوسيلة لاستقطابه، من هنا تعمل تلك الجماعات على الترويج للفكر المتطرف لها داخل المجتمع.

بـ سعت هذه الجماعات إلى الترويج للكر المتطرف لها على انه عقيدة سياسية ودينية حيث بدأت تطور أسلوب العمل السياسي وتكثف النشاط السياسي من خلال المنظرين السياسيين الذين يقدمون أطروحات سياسية مستندة إلى فكر ديني منحرف مثل أطروحات من قبيل تكفير المجتمع، وتكفير الدولة والحكومة وتكفير المواطنين المتعاونون معهم، وبالطبع فإن هذا يؤدى إلى خلق بلبلة في الفكر السائد ومن ثم عدم تحقيق استقرار سياسي.

ج- نتيجة هذا الأفكار السياسية المنحرفة حدث تأثير سياسي يتمثل في حدوث مواجهة بين الدولة وبين هذه الجماعات الإرهابية. الأمر الذي يتطلب التعامل معه بأسلوب علمي مخطط وذلك لتنقية المجتمع من مثل هذه العناصر المنحرفة خاصة أن تأثير هذه العناصر لا يزال تأثيراً ضعيفًا على الدولة والشعب فرغم تلك الأحداث الإرهابية، فإنها لم تزعزع ثقة المواطن السعودي في حكومته ولا في قدرة الحكومة على مواجهة هذه العناصر الإرهابية المخربة.

د - على الرغم مما أحدثته تلك الأعمال الإرهابية من أصداء على المستوى الدولي حيث تعرضت المملكة لهجوم إعلامي من قبل بعض الدول الغربية تعلن فيه المخاطر التي يواجهها الأجانب في المملكة، وأن السعودية لم تعد بلداً آمنًا، إلا أن المملكة مازالت تلعب دورا متميزا في مكافحة الإرهاب والتصدي للإرهابيين، وأن المملكة تبذل كل جهودها في مجال التعاون الدولي للقضاء على تلك الظاهرة الإرهابية.

هـ - نتج عن الأعمال الإرهابية التي وقعت بالمملكة بروز التيار الليبرالي العلماني الذي سجل نجاحًا محدوداً في استغلال هذه الأحداث ليقنع بعض الشرائع من الشباب بأن الإرهاب قرين ذلك التيار الديني المتطرف وقد استغل هذا التيار الليبرالي فكر العولمة الذي ينادي بالعلمانية وفصل الدين عن الدولة ويروج لفكر الإصلاح والحريات والديمقراطية. . . وغيرها واتجاه القوى الكبرى نحو تكريس هذا الفكر في الدول العربية والإسلامية.

ومن ثم وجد هذا التيار الفرصة سانحة أمامه لزيادة نشاطه واستقطاب أعوان جدد لضرب التيار الديني من ناحية وتعبئة الأفراد ضد الحكومة من ناحية أخرى الأمر الذي أدى لبروز كتلتين متعارضتين كلاهما له فكره وأساليبه وأدواته ومعاونيه بفرض إشاعة الفوضى والانقسام في المجتمع وإثارة الفتنة والتفكك مما يسهل لهم

الاستيلاء على الحكم في الدولة فالقوى المعارضة سواء من الفئة الضالة المتطرفة والمنحرفة دينيًا أو من قوى الليبرالية الذين يروجون لفكر التحرر وتحقير المبادئ الدينية وطمس الثقافة الإسلامية وترسيخ الإلحاد والكفر وبث عادات وتقاليد لا تلائم القيم الدينية الإسلامية المعتدلة، تلك القوتين المتطرفة دينيًا والمتحررة ليبراليا كلاً يبغي إثارة عداء الشعب ضد الدولة حتى يبدو الأمر كأنه صراع بين السلطة الحاكمة وبين الشعب بأكمله وليس فقط ضد الإرهابيين.

وعلى الرغم من ذلك فقد استطاعت المملكة العربية السعودية كسب التأييد الدولي لجهودها المستمرة في مكافحة الإرهاب، ولعل عقد المؤتمر الدولي لمكافحة الإرهاب في المملكة العربية السعودية تؤكد اعتراف العالم بأهمية الدور السعودي في مكافحة الإرهاب. كما تسعى المملكة سعيًا حثيثًا نحو الاحتفاظ بعلاقات دولية وإقليمية متوازنة وناجحة من أجل التعاون الجماعي لاجتثاث جذور ومنابع الإرهاب كما استطاعت الدبلوماسية السعودية الدفاع عن قيم الإسلام السمحة وتصحيح المفاهيم الإسلامية التي تروجها وسائل الإعلام الغربية بطريقة خاطئة.

2. الآثار الاقتصادية:

على الرغم من أن الإرهاب لم يترك أثار حادة على الاقتصاد الكلي السعودي. إلا أنه يجب الإشارة إلى ضرورة اهتمام الحكومة برصد وتحليل تلك الآثار الاقتصادية السلبية التي حدثت على مستوى الاقتصاد الجزئي وخاصة على تلك المشروعات الصغيرة أو المحلات ووسائل النقل والأسواق خاصة في المناطق التي حدثت فيها تلك العمليات الإرهابية والتي لا شك تأثرت بفعل الخوف أو التدمير الذي حدث في مناطق معينة والتي يمكن أن تتضرر بفعل الأعمال الأمنية كإغلاق الشوارع أو إقامة الحواجز.

وعلى الرغم من ذلك يمكن تحديد أهم المخاطر التي نجمت عن الحركات الإرهابية التي وقعت بالمملكة من الناحية الاقتصادية من خلال النقاط التالية :

أ- تأثر المستثمر (داخلي، خارجي) من حالة عدم الاستقرار والخوف على استثماراته من تكرار تلك الأحداث الإرهابية وتدهور الموقف الأمني مما سوف يقلل من تدفق الاستثمارات من الخارج وفي نفس الوقت يؤدي إلى هروب الأموال من الداخل وأن هناك مناطق أخرى جاذبة للاستثمار تكون أكثر استقراراً وأماناً ولا ينقصها التحفيزات للمستثمر . الأمر الذي يتطلب دراسة ذلك بصورة أكثر فعالية من قبل الحكومة .

ب- تعثر خطط التنمية وتوقف المشروعات الوطنية وشيوع الإحساس لدى المواطن أن الدولة تركز كل جهودها في مكافحة الإرهاب وغير مهتمة الآن بالتنمية الاقتصادية وتوفير احتياجات المواطنين ورفع مستوى معيشة الشعب مما يضعف ثقة الشعب في الحكومة ويجعل أفراد الشعب عرضة للتأثر بالفكر المتطرف دينيًا من ناحية وبفكر العلمانيين من ناحية أخرى باعتبارهم نماذج تقدم لهم حلول أفضل لمشاكلهم الحياتية .

أدت تلك الحركات الإرهابية إلى حدوث تقلبات حادة في الاقتصاد وأسواق المال وخاصة في أثناء العمليات الإرهابية، واستفحال ظاهرة المضاربات المضرة والكسب السريع غير المشروع والمؤثر على سوق الأسهم والسندات والسيولة النقدية والموقف الاقتصادي للبنوك .

ومن ثم يجب وضع الخطط اللازمة التي تمنع تأثر هذه الاقتصاديات الجزئية الصغيرة والتي يمكن أن تطرح آثاراً سلبية على مستوى الاقتصاد ككل في المستقبل طبقًا للمبدأ الاقتصادي المعروف "مبدأ تعاظم الأثر السلبي" حيث يتأثر النشاط الاقتصادي ككل .

3. الآثار الأمنية والعسكرية:

تنحصر التحديات العسكرية في مجملها على تعاظم قوي الجوار مثل إسرائيل وإيران والوجود الأجنبي في العراق، مع استمرار حالة الفوضى وعدم الاستقرار الأمني فيها، ومن ثم يتعين إيلاء عناية خاصة للتدابير الرامية إلى منع الإرهابيين من امتلاك أسلحة الدمار الشامل، حيازة وسائل نقلها، ومن ثم يجب تعزيز التعاون الدولي والإقليمي والثنائي بين الدول لتحديد وتفكيك الخطر الحالي للإرهاب، وكذلك أنشطة مجموعات الجريمة المنظمة والإنجاز غير المشروع في الأسلحة والمتفجرات.

إضافة إلى ذلك ينبغي للبلدان السعي إلى إنشاء أطر قانونية تسمح بالتبادل المرن للمعلومات العملية بين السلطات المختصة على المستوى المحلي والإقليمي والدولي، والعمل على ضمان تدفق المعلومات بين أجهزة إنفاذ القانون ذات الصلة (الأمني الوطني ووكالات الاستخبارات) التي تضطلع بمسئوليات مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب. وعلى المستوى الوطني ينبغي تحديد الأفراد والكيانات التي يشتبه في تمويلها الإرهاب. أيضًا ضرورة تبادل المعلومات والمعدات والأساليب والوسائل والخبرات على المستوى الدولي وهناك فائدة كبيرة من تأسيس مراكز لبناء القدرات الخاصة بمكافحة الإرهاب وتوفير التدريب وتبادل المعدات والأساليب والخبرات الكفيلة برفع مستوى أداء الأجهزة الأمنية.

4. الآثار الاجتماعية:

لاشك أن أكثر الفئات عرضة لتأثير الحركات الإرهابية هو المجتمع السعودي، فقوة التماسك الاجتماعي هي أهم دعائم النظام السعودي لمكافحة الإرهاب. فالمجتمع السعودي مجتمع متدين متمسك بقيم الإسلام السمحة. ومن ثم يجب على

الحكومة إبراز قوة التضامن الاجتماعي السعودي لمواجهة تلك الجماعات المضلة والمنحرفة فكراً وسلوكًا .

ومن الآثار الاجتماعية لظهور الفكر المتطرف هو تأثر بعض الفئات خاصة من الشباب عديم الخبرة والثقافة ببعض الآراء والأطروحات التي تروجها تلك الجماعات من الفئة الضالة وخاصة ما يتعلق بتكفير المجتمع والدولة ونشر أفكار تتعلق بالعداوة والبراءة من غير المسلمين فكانت النتيجة تجنيد تلك الفئات للقيام بأعمال هدم وتدمير وتخريب وعنف وإتلاف الممتلكات .

إلى جانب هذا فإن أخطر تلك الآثار تتمثل في الهجمات الإعلامية المغرضة والتي تتهم الإسلام بالإرهاب وتروج الأفكار الخاطئة عن المفاهيم الإسلامية الأمر الذي يدفع إلى ضرورة وضع إستراتيجية إعلامية شاملة تمكن المجتمع من مواجهة الأفكار الشاذة والمفاهيم الغربية التي تروج لحقوق الإنسان والحريات وتمكين المرأة وغيرها من الأفكار التي تتخذ ستاراً لترويج أفكار إرهابية في المقام الأول .

وإجمالا يمكن تحديد أهم الآثار الاجتماعية التي نتجت عن تنامي ظاهرة الإرهاب وذلك كما يلي :

أ- نجاح أحد التيارين (الديني المتطرف ـ الليبرالي العلماني) في استمالة بعض أفراد المجتمع .

ب- التخوف من زعزعة ثقة الأغلبية في المجتمع في قدرات القائمين على أمنه في المستقبل .

ت- الاقتناع بأن خطة الإصلاح الحكومية لم تكن لتحدث إلا بضغوط الإرهابيين والعلمانيين أو بضغوط المعارضة التي في الخارج تحت مقولة (رب ضارة نافعة) .

ث- تفاقم الانقسامات داخل المجتمع بين مؤيد ومعارض ومحايد وامتداد هذه الانقسامات إلى القبائل والجماعات مما يشكل خطراً داهمًا على المجتمع .

ج- بروز قادة متطرفين يتمتعون بقبول وتأثير اجتماعي على شرائح اجتماعية معينة مما يجعلهم يطرحون شروط معينة على الحكومة .

ح- تنامي العصبية القبلية والصراعات المذهبية وانحسار الوطنية والتوحد الاجتماعي .

* * * * *